**المحاضرة الرابعة: المفكر الجزائري جيلالي إلياس**

**حياته :**

ولد بسيدي بلعباس سنة 1948 من عائلة ثورية ، حيث استشهد شقيقاه خلال الثورة التحريرية، ودرس الفلسفة في المدرسة العليا للأساتذة، ثم تخصص في في علم الاجتماع ،بمارسيليا سنة 1982 Aix – Marseillحيث تحصل على شهادة الدرجة الثالثة في جامعة بأطروحة موسومة: رأس المال الخاص وأرباب الصناعة في الجزائر من 1962 الى 1982

• Capital prive et patrons d’industrie en Algerie 1962-1982 : Propositions

pour l’analyse des couches sociales en formation

ناقش أطروحة دكتوراه الدولة سنة 1988 بجامعة باريس 7، عنوانها: مؤسسات ، منظمون ،وبورجوازية الصناعة في الجزائر : عناصر سوسيولوجيا المسعى .

كما شغل منصب مديرا لمركز البحث في الاقتصاد التطبيقي والتنمية بوزارة التخطيط سنة1990، وعين وزيرا للجامعة والتعليم العالي سنة 1991/ 1992ثم مديرا عاما للمعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية الشاملة 1993 ، حيث أشرف على دراسة مستقبلية حول التنمية في الجزائر سميت ب "جزائر 2005 " لتحديد امكانيات وآفاق الاقتصاد الجزائري ما بعد البترول ،وبتاريخ 16 مارس 1993 أغتيل بالقرب من منزله بمدينة القبة بالعاصمة .

**-2 مؤلفاته:**

يعتبر "جيلالي اليابس" من أبرز المفكرين الأكاديميين الذين ساهموا بالعديد من المؤلفات والمداخلات والندوات العلمية، رغم صغر سنه حيث لم يكن يبلغ 45 سنة عند وفاته، ليناقش في مرحلة معينة : واقع التعليم العالي وعن التنمية وسيرورة المجتمع، وكان من بين أهم ما قدمه من أعمال مايلي:

• دول العالم الثالث والنظام العالمي الجديد.

• البحث عن الانضباط .

• المقاول والبورجوازية الصناعية في الجزائر .

• رأس المال الخاص ومديرو الصناعة في الجزائر.

 **-3 دراسته حول "المقاول والبورجوازية الصناعية في الجزائر**

تضمن هذا العمل مسألة هامة تتعلق بإشكالية تراكم رأس المال في الجزائر بعد الاستقلال،

ونموذج التنمية الذي سعت اليها الجزائر بمنهج رأسمالي أو اشتراكي، والذي عالجه في تحديد

التطورات في المراسيم والقوانين بشأن اختيارات مرحلة الثمانينات 1982 ، لبعث توجه نحو

الليبرالية والتعددية والحرية الاقتصادية.

ولقد حاول جيلالي اليابس تحديد الشروط الاجتماعية التي ساهمت في ظهور فئة من المقاولين

من خلال اعتماده على بعد المسار الاجتماعي وضبط من المتغيرات السوسيولوجية منها : الأصل

الاجتماعي، الأصل الجغرافي ، المستوى التعليمي، المسار المهني...

ومن بين أهم التساؤلات التي طرحها في هذه الدراسة الأكاديمية :

-1 ما معنى أن يكون هناك مقاول في الجزائر؟

-2 ما هو المحتوى الثقافي والاجتماعي والاقتصادي وأيضا السياسي الواجب إعطاؤه لفئة

المؤسسات ؟

-3 هل لجماعات المقاولين تعبير عن انشغالاتهم ؟

-4 ماهي أهمية مجمع المقاولين؟

-5 ماهي أنماط التجدير الموجود لديهم؟

-6 هل لهم خبرة خاصة ؟

-7 كيف يعشيون في علاقاتهم مع عمالهم وموظفيهم ؟

كانت هذه التساؤلات بداية لعمل جاد حول خلفية نمو الرأس المال الخاص في الجزائر في حقبة زمنية اعتمدت فيها آليات التنظيم والتشريع وما كان من تسهيلات خاصة ببعث النفوذ لذوي الربحية السريعة .

كما حاول دراسة الاقتصاد الموازي )الاقتصاد غير الهيكلي(، وتحديد نوع المقاولين وتخصصاتهم، واحصاء عدد الخواص الجزائريين، وعلاقة القطاع الخاص بظروف التنمية في الجزائر ؟

**-4 نتائج الدراسة :**

حاول من خلال هذه الدراسة تحديد جملة من المسائل التي تخص الاقتصاد الجزائري والعلاقات داخل المجتمع ما بعد الاستقلال وكيف كان نمو القطاع الخاص في ظل نهج اشتراكي تبنته الجزائر منذ1962، وكانت أهم ما خلصت اليه هذه الدراسة مايلي :

- يعرف المقاول الجزائري هو الشخص الذي وظيفته تجميع ثم تسيير ثم إعادة إنتاج.

- ان استراتيجية المقاول الجزائري في خلق مؤسساتهم وانشاء مشاريعهم الصناعية تتمثل في

النمط الاقتصادي والتجاري المعتمد خارج حدود الجزائر، فأصول المقاول الجزائري هي جماعة من التجار من أصول ريفية فلاحية، نشطوا في التجارة خارج الجزائر ومع صدور قانون الاستثمارات سنة 1966 ، حولوا نشاطاتهم لقطاع الصناعة في الجزائر، فبقيت ذهنيتهم وتفكيرهم بذهنية التاجر)البائع( على حساب التفكير الاداري العقلاني ، فكانوا لا يستخدمون أويوظفون ذوي التخصص في المهن والأعمال وانما الأقارب والمصالح هي من تحدد لهم الموظف، ومنه كانت النتائج سلبية على العمل والمؤسسة.

- كما اهتم الباحث بتحليل ودراسة الطبقة البورجوازية في الجزائر، وخاصة المقاولين الخواص، فاستنتج أن المقاول هو الذي يسعى الى تجميع رأس المال وتحقيق مشروع اجتماعي بورجوازي، من خلال ما يحمله من تسهيلات حكومية أو سند قانوني، بارتباط ذلك بالمستوى الايديولوجي، والسياسي والقضائي .

- وتبين أن "البورجوازية الصناعية تدعي مشاركتها في اناء اقتصاد متطور ومستقل وسوق

وطنية أي مشاركتها في بناء الدولة اقتصاديا، ويطالبون بحماية الصناعة والتجارة ومن جهة أخرى يرفضون تدخلها في نشاطهم لما لهم من كامل الحرية للمبادرة .

- لقد أكد في دراسته أن أغلب المقاولين، والبوجوازية الصناعية " قد استفادت من هذا المروع الاجتماعي لعملية التحديث ، بل استحوذت عليه حتى جعلت منه مشروعها الخاص في الوقت الحاضر، ولكن نعتقد أن اللبيرالية ومن حيث أن البورجوازية الصغيرة في المؤسسات لا تؤسس لمشاريع تنمية ديمقراطية مما لا يمكنها من حل المشاكل التي يعاني منها المجتمع المتخلف... يحصل الرأسماليون الصناعيون على فائدة معتبرة من السياسة الاجتماعية للدولة من حيث أنهم يستفيدون في حدود كبيرة من النفقات التي تسخرها الدولة في إعادة إنتاج قوة العمل.

- وكان انتفاعها بالتدعيم الموجه للمواد الاولية كالحبوب والمواد الاولية وغيرها ليعاد تصنيعها وبيعها بأسعار غير مدعمة ، اضافة الى التأمين والطب المجاني والتمدرس والاعانات العائلية والمنح ، والدواء المدعم وغيرها من الامتيازات التي انتفعت بها هذه الطبقة لتكون تراكما للرأس المال الخاص، واعادة انتاج الرأس المال .

- لاحظ في تقييم للبورجوازية الصناعية في الجزائر أنها تعمل على دمج بين ماهو حديث تكنولوجيا وتقليدي، بهدف امتصاص البطالة وتلبية السوق المحلية بالسلع والحاجيات الاستهلاكية الجزائرية، لكن علاقات العمل تبقى تقليدية أكثر) فهناك علاقات قبلية، وجهوية، وعائلية، تكون في مسائل هامة كالتوظيف والتكوين والمنصب الاداري وغيرها...( فأفراد العائلة مشتركون في المؤسسة الواحدة ويستغلون العمال للحصول على فائض القيمة.

- كما أكد على الآثار المترتبة عن سياسة الدولة على رأس المال الخاص، فلا يمكن " دراسة قطاع خاص دون الرجوع الى ظروف استغلال قوة العمل ، فلا يمكن للرأس المال وتحليله أن يعيد انتاج نفسه دون استغلال قوة العمل منها حتى استغلال النساء والاطفال في البيوت في مجال الخياطة والحياكة.

- ان سياسة الدولة في فترة التدعيم والاشتراكية قد ساهمت في اعادة انتاج قوة العمل المأجورة

في القطاعين العام والخاص على السواء .

- حصول الرأسماليين والمقاولين الخواص على فائدة معتبرة من السياسة الاجتماعية للدولة من

حيث أنهم يستفيدون في حدود كبيرة من النفقات التي تسخرها الدولة في اعادة انتاج قوة العمل

وتكوين مؤسساتهم الخاصة دون لتكاليف مادية خاصة .

 - **خلاصة الدراسة :**

يقول جيلالي اليابس في هذه الدراسة المتميزة والاولى في مجال معالجة الرأس المال الخاص في

الجزائر، أن : الشعبوية في صورتها نموذج تنموي يرتكز على اعتقاد مفاده أن التصنيع يحمل

في طياته منطق يخفف من اللامساواة الاجتماعية أو من اللاتوازنات الجهوية، فهي عقلنة تدفع

الى التراجع اللاعقلانية للمجتمع التقليدي، وذلك كلما شيدت مؤسسة صناعية جديدة يتحقق الهدف

التنموي، لكن الواقع كان عكس ذلك تماما.

فهناك ارتباط وثيق بين رأس المال الاجتماعي والرأس المال الاقتصادي، وعدم الانتباه الى

مسألة هامة وهي عدم اعطاء الاهمية للبعد الاجتماعي في التنمية الاقتصادية، مما جعل ازدواجية

بين الحداثية والتقليدية، والأبوية والتكنوقراطية، لكنها كلها في آخر الأمر عوائق للتنمية.